Dr/Hisham Labib& Co

MEMBER TIAG

A Worldwide Alliance of Independent Accounting Firms

www.hishamlabib.com

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية وتقرير وتقرير الفحص المحدود عليها

عن الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

تقرير مراقب الحسابات
بشأن الفحص المحدود للقوائم المالية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١
لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات
(شركة مساهمة مصرية)

الى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (شركة مساهمة مصرية)

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالى المرفق لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات شركة مساهمة مصرية خاضعة لاحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامه وغيرها من الايضاحات المتممة الأخرى . والادارة هى المسئولة عن اعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية وتنحصر مسئوليتنا فى ابداء استنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) للفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها " ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة اساسية من اشخاص مسئولين عن الامور المالية والمحاسبية ، وتطبيق اجراءات تحليلية ، وغيرها من اجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية المراجعة . وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود ، لم ينم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وعن ادائها المالى عن الفترة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية .

القاهرة فى ١١/ ٨/ ٢٠٢١

محاسبون ومراجعون قانونين
دكتور/ هشام أحمد لبيب وشركاه TIAG
سجل جمعيه المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٦٨
سجل بالبنك المركزى رقم ٢٢٥
س.ت م٠م ٦٥١٣

المركز المالى فى 30 يونيو 2021

	الإيضاح	30 يونيو 2021	31 ديسمبر 2020
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)			
الاصول			
الاصول المتداولة			
النقدية وما في حكمها	(3)	154,950	165,355
العملاء وأوراق القبض	(4)	7,659,789	6,674,619
مدينون وارصدة مدينة اخرى	(5)	88,880	122,913
مجموع الأصول المتداولة		**7,903,618**	**6,962,887**
الأصول غير المتداولة			
أصول ثابتة (بالصافي)	(6/ أ)	159,391	170,823
اصول غير ملموسة	(6/ ب)	6,489,990	7,211,100
مشروعات تحت التنفيذ	(7)	1,562,339	1,562,339
مجموع الأصول غير المتداولة		**8,211,720**	**8,944,262**
إجمالى الأصول		**16,115,338**	**15,907,149**
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(8)	9,924,028	9,924,028
إحتياطي قانوني		60,857	39,928
الخسائر المرحلة		(2,797,279)	(3,940,000)
ارباح (خسائر) الفترة		273,010	1,163,652
مجموع حقوق الملكية		**7,460,616**	**7,187,608**
الألتزامات			
الالتزامات غير المتداولة			
التزامات ضريبية مؤجلة	(9)	26,550	26,550
مجموع الألتزامات غير المتداولة		**26,550**	**26,550**
الالتزامات المتداولة			
دائنون وارصدة دائنة اخرى	(10)	516,006	546,769
موردين وأوراق دفع	(11)	654,562	688,618
جاري المساهمين	(12)	7,457,604	7,457,604
مجموع الألتزامات المتداولة		**8,628,172**	**8,692,991**
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية		**16,115,338**	**15,907,149**

الإيضاحات المرفقة من إيضاح رقم (1) الى إيضاح رقم (19) جزء لايتجزأمن القوائم المالية وتقرأ معها .

تقرير مراقب الحسابات مرفق

المدير المالي **رئيس مجلس الإدارة**

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات خاضعة لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحتة التنفيذية وتعديلاتهما " شركة مساهمة مصرية "

قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية فى 30 يونيو 2021

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)	إيضاح	من 1 يناير 2021 الى 30 يونيو 2021	من 1 يناير 2020 الى 30 يونيو 2020	من 1 ابريل 2021 الى 30 يونيو 2021	من 1 ابريل 2020 الى 30 يونيو 2020
إيرادات النشاط		**3,100,263**	1,944,994	1,229,259	1,057,368
إيجارات		**150,000**	150,000	75,000	75,000
يخصم					
تكلفة النشاط		**(954,304)**	(977,836)	(409,583)	(536,323)
مجمل ارباح (خسائر) النشاط		**2,295,959**	1,117,158	894,676	596,045
يخصم (يضاف)					
المصروفات التسويقية		**(447,079)**	(144,562)	(144,139)	(80,923)
اهلاك اصول ثابتة	(3/ أ)	**(19,630)**	(10,129)	(9,815)	(5,243)
استهلاك اصول غير ملموسة	(3/ ب)	**(721,110)**	(244,612)	(360,555)	(162,574)
مصروفات ادارية وعمومية	(13)	**(835,130)**	(512,566)	(407,771)	(195,332)
صافي الارباح (الخسائر) قبل الضرائب		**273,010**	205,289	(27,605)	151,973
صافى الارباح (الخسائر) بعد الضرائب		273,010	205,289	(27,605)	151,973
نصيب السهم في الارباح (الخسائر)	(14)	**0.03**	0.02	**(0.003)**	0.02

الإيضاحات المرفقة من إيضاح رقم (1) الى إيضاح رقم (19) جزء لايتجزأمن القوائم المالية وتقرأ معها .

المدير المالى

رئيس مجلس الإدارة

المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية فى 30 يونيو 2021

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)	إيضاح	من 1 يناير 2021 الى 30 يونيو 2021	من 1 يناير 2020 الى 30 يونيو 2020
صافى أرباح (خسائر) الفترة		273,010	205,289
الدخل الشامل الاخر			
فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية		0	0
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع		0	0
تغطية التدفق النقدى		0	0
الارباح (الخسائر) الاكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات		0	0
نصيب المنشأة من الدخل الشامل الاخر فى الشركات الشقيقة		0	0
ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الشامل الاخرى		0	0
مجموع الدخل الشامل الآخر عن الفترة بعد خصم الضريبة		0	0
أجمالى الدخل الشامل عن الفترة		273,010	205,289

الإيضاحات المرفقة من إيضاح رقم (1) الى إيضاح رقم (19) جزء لايتجزأمن القوائم المالية وتقرأ معها .

المدير المالى محمد عبد المنعم

رئيس مجلس الإدارة

المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)	رأس المال	احتياطى قانونى	الخسائر المرحلة	ارباح (خسائر) الفتره	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2020	**9,924,028**	**19,000**	**(4,337,638)**	**418,566**	**6,023,956**
المحول الي الاحتياطي القانوني		20,928		(20,928)	**0**
المحول الي الخسائر المرحلة			397,638	(397,638)	**0**
صافى ارباح (خسائر) الفترة				205,289	**205,289**
الرصيد في 30 يونيو 2020	**9,924,028**	**39,928**	**(3,940,000)**	**205,289**	**6,229,245**
الرصيد في 1 يناير 2021	9,924,028	39,928	(3,940,000)	1,163,650	7,187,606
المحول الي الاحتياطي القانوني		20,929	(20,929)		0
المحول الي الخسائر المرحلة			1,163,650	(1,163,650)	0
صافى ارباح (خسائر) الفترة				273,010	273,010
الرصيد في 30 يونيو 2021	**9,924,028**	**60,857**	**(2,797,279)**	**273,010**	**7,460,616**

الإيضاحات المرفقة من إيضاح رقم (1) الى إيضاح رقم (19) جزء لايتجزأمن القوائم المالية وتقرأ معها .

المدير المالى

رئيس مجلس الإدارة

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات خاضعة لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحتة التنفيذية وتعديلاتهما " شركة مساهمة "

قائمة التدفقات النقدية - عن الفترة المالية المنتهية فى 30 يونيو 2021

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)	إيضاح	من 1 يناير 2021 الى 30 يونيو 2021	من 1 يناير 2020 الى 30 يونيو 2020
أنشطة التشغيل			
صافى أرباح (خسائر) الفترة		**273,010**	205,289
تعديلات لتسوية صافى الارباح (الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
اهلاك الأصول الثابتة	(3/ أ)	**19,630**	10,129
استهلاك اصول غير ملموسة	(3/ ب)	**721,110**	244,612
خسائرالتشغيل قبل التغيرات فى راس المال العامل		**1,013,750**	**460,030**
التغير فى العملاء وأوراق القبض		**(985,170)**	(673,030)
التغير فى المدينون والارصدة المدينة الأخرى		**34,034**	(5,777)
التغير فى دائنون وارصدة دائنة اخري	(10)	**(30,763)**	209,286
التغير في الموردين واوراق الدفع		**(34,056)**	
التغير في المشروعات تحت التنفيذ		**0**	0
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة فى)المتاحة من أنشطة التشغيل		**(2,204)**	**(9,491)**
أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول الثابتة	(6)	**(8,200)**	(12,800)
صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة الأستثمار		**(8,200)**	**(12,800)**
صافى التدفقات النقدية خلال الفترة		(10,405)	(22,291)
النقدية و ما فى حكمها فى أول الفترة		165,355	36,988
النقدية و ما فى حكمها فى أخر الفترة	(3)	**154,950**	**14,697**

الإيضاحات المرفقة من إيضاح رقم (1) الى إيضاح رقم (19) جزء لايتجزأمن القوائم المالية وتقرأ معها .

المدير المالى

رئيس مجلس الإدارة

المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات
(شركة مساهمة مصرية)
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١

١- **نبذة عن الشركة**

تأسست شركة المؤشر للبرمجيات و نشر المعلومات (شركة مساهمة مصرية) طبقا لأحكام قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، ولائحته التنفيذية، وقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية بغرض تصميم وإنتاج وتطوير البرامج وأنظمة الحاسبات الالية وتطبيقاتها بمختلف أنواعها و تشغيلها والتدريب عليها وانتاج المحتوي بصورة مختلفة من صوت وصورة وبيانات وتقديم خدمات المضافة والانترنت وعلي الشركة الحصول علي التراخيص اللازمة لمباشرة نشاطها

مقر الشركة في ١ ش أحمد كامل – المعادي – القاهرة

تم تشكيل لجنة لتقيم أصول و خصوم الشركة بغرض تغيير الشكل القانوني من شركة توصية بسيطة الي شركة مساهمة مصرية وقد انتهت اللجنة في تقريرها الي أن صافي حقوقو الملكية لشركة الاوائل للبرمجيات (محمد علي باز وشركاه) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ والمعتمد من الهيئة بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٠٨ هو ٧,٠٧٣,٠٠٠ جنيه واتخاذ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ أاس للتقييم وفقا للقيمة الدفترية في ذلك التاريخ .

الفترة المالية

تبدأ~ الفترة المالية في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام ، واستثناء من ذلك الفترة المالية الاولي للشركة اعتبارا من تاريخ القيد بالسجل التجاري وحتي ٣١ ديسمبر من الفترة التالية .

إصدار القوائم المالية

تم اعتماد إصدار القوائم المالية من مجلس الادارة بتاريخ ٢٠٢١/٨/١

أسس إعداد القوائم المالية

أ- **الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين**

أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التى لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أومتطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية

صدر قرار وزيرة الإستثمار والتعاون الدولى رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بإصدار بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديل وإلغاء بعض معايير المحاسبة المصرية القائمة، على أن يتم تطبيق تلك المعايير للفترات المالية التى تبدأ فى أول يناير ٢٠٢٠، وتقوم الشركة حالياً بدراسة تأثير تطبيق تلك المعايير على القوائم المالية للشركة وفيما يلى بيان تلك المعايير:

معايير تم إستبدالها

معيار المحاسبة المصرى رقم (١) "عرض القوائم المالية"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٤) " قائمة التدفقات المنقدية"، معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية – العرض" ، معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) "الأدوات المالية – الإعتراف والقياس"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٤) " الإستثمار العقاري"، معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) "مزايا العاملين"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٠) "الأدوات المالية – الإفصاحات"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة".

معايير تم تعديلها

معيار المحاسب المصرى رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة"، معيار المحاسبة المصرى رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة"، معيار المحاسبة المصرى رقم (١٨) "الإستثمارات فى شركات شقيقة"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢) "نصيب السهم فى الأرباح"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) "إضمحلال قيمة الأصول"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص فى المنشآت الأخرى".

معايير تم إلغاؤها

معيار المحاسبة المصرى رقم (٨) "عقود الإنشاء"،معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) "الإيراد"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي".

معايير جديدة

معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) "الأدوات المالية"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) "الإيراد عن العقود مع العملاء"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) "عقود التأجير"، واضافة تفسير محاسبى مصرى رقم (١) "ترتيبات امتيازات الخدمات العامة".

وتتلخص أهم تعديلات في الثلاث معايير الجديدة والتى سيتم العمل بها للفترات المالية التى تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠٢٠ فيما يلي:

معيار المحاسبة رقم (٤٧) "الأدوات المالية"

يتم العمل بهذا المعيار للفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و (٢٥) و (٢٦) و (٤٠) المعدلين معاً فى نفس التوقيت.

يتضمن المعيار فئات تصنيف وطريقة قياس جديدة للأصول المالية تعكس نموذج الأعمال كى يتم إدارة الأصول من خلاله وخصائص تدفقاته النقدية.

يستبدل معيار المحاسبة المصرى (٤٧) نموذج "الخسارة المتكبدة" فى معيار المحاسبة المصرى (٢٦) بنموذج "الخسارة المستقبلية المتوقعة".

معيار المحاسبة رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"

يتم العمل بهذا المعيار للفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و (٢٥) و (٢٦) و (٤٠) المعدلين معاً فى نفس التوقيت.

يضع هذا المعيار اطار مفاهيم شامل بتحديد مبلغ وتوقيت الإعتراف بالإيراد ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) "الإيراد" ومعيار المحاسبة المصرى رقم (٨) "عقود الإنشاءات"

معيار المحاسبة رقم (٤٩) "عقود التأجير"

يتم العمل بهذا المعيار للفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، ويتم تطبيقة مع معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" فى نفس التوقيت.

معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) يقدم للمستأجرين نموذج وحيد للمحاسبة عن عقود الإيجار. يقوم الستأجر بالإعتراف بالأصل المتعلق بحق الإستخدام الذى يمثل حقه فى استخدام الأصل ذو الصلة بالإضافة إلى التزام الايجار الذي يمثل التزامة بسداد دفعات الإيجار. توجد اعفاءات اختيارية لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للأصول ذات القيمة المنخفضة.

يحل معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) محل معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي".

ب- **أسس القياس**

أعدت القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية فيما عدا الأصول والالتزامات التى يتم قياسها بالقيمة العادلة.

ج- **عملة التعامل وعملة العرض**

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصرى والذى يمثل عملة التعامل للشركة.

د – استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة وبعض العوامل الأخرى المتعلقة بها.هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة.

يتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة أذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك الفترة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال الفترة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثرا على الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

٢ – أهم السياسات المحاسبية المتبعة

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه يتم تطبيقها بثبات خلال الفترات المالية المعروضة فى هذه القوائم المالية وهى:

أ- ترجمة العملات الأجنبية

تمسك حسابات الشركة بالجنيه المصرى، ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر الرسمى للعملات الأجنبية وقت إثبات المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية فى تاريخ القوائم المالية على أساس أسعار الصرف المعلنة فى السوق المصرفية فى ذلك التاريخ وتدرج أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة التقييم فى قائمة الدخل، وأما الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والتى استخدمت التكلفة التاريخية فى قياسها لا يعاد تقييمها.

ب- أساس القيد المحاسبي

يتم التسجيل في الدفاتر طبقا لأساس الاستحقاق

الأصول الثابتة وإهلاكاتها

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك بالإضافة الى الخسائر الناتجة عن الاضمحلال في قيمتها، فيما عدا الاراضى والأصول تحت الانشاء والتي تظهر بالتكلفة مخصوما منها الاضمحلال في قيمتها. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل. ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي أنشئت من أجلها.

يتم إعادة النظر فى الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بصفة دورية، كما يتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة (النفقات اللاحقة لإقتناء الأصل) بقائمة الدخل عن الفترة المالية التى تم تحمل تلك المصروفات خلالها.

تتحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافى عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الدخل.

تثبت الأصول التى لا تزال فى طور الإنشاء تمهيدا لاستخدامها فى أغراض إنتاجية أو إدارية (مشروعات تحت التنفيذ) بالتكلفة مخصوماً منها الاضمحلال فى قيمتها. وتتضمن تلك التكلفة أتعاب الاستشاريين وباقى التكاليف المباشرة المرتبطة بالوصول بالأصل إلى حالة صالحة للاستخدام والتشغيل. ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام فى الأغراض التى أنشأت من أجلها طبقا لنفس الأسس المتبعة فى إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

يتم إهلاك الأصول الثابتة بإتباع طريقة القسط الثابت لإهلاك الأصول بحيث يتم توزيع تكلفة الأصل على مدار العمر الإنتاجي المقدر، ووفقاً للأعمار الإنتاجية السنوية المقدرة التالية:

الأصل الثابت	النسبة
أجهزة اتصال	%١٠
أجهزة حاسب آلي	%٢٠
الأجهزة الكهربائية	%١٢,٥
أثـــــــاث	%٦
وسائل نقل	%١٥
عقـــــارات	%٥

يتم الاعتراف بالربح و الخسارة الناتجة عن إستبعاد أو تخريد الأصول الثابتة بالفرق مابين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية بثائمة الدخل

ج- **الاضمحلال في الاصول الملموسة**

تقوم الشركة في تاريخ كل ميزانية بمراجعة صافي القيمة الدفترية للأصول الملموسة وذللك لتحديد أية مؤشرات علي احتمال حدوث إضمحلال في قيمة الاصول وفي حالة ظهور هذخ المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية للأصل وذلك لتحديد مبلغ الخسارة الناتجة عن الاضمحلال في قيمة هذا الاصل – إن وجد – وعندما يصبح من الصعب تقدير القيمة الاستردادية لأصل من الأصول علي حدة ، تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية لكل وحدة مولدة للنقد التي ينتمي إليها هذا الاصل .

وعند وجود أساس ثابت ومعقول للتوزيع من الممكن تحديدة فأنة يتم أيضاح تحديد الاصول الاعامة التي ترتبط بالوحدات المولدة للنقد منفصلة أو يكون من الممكن توزيع جزء من القيمة الدفترية للأصل علي أساس ثابت معقول علي هذة الوحدة ويتم تحديد القيمة الاستردادية عن طريق تقدير صافي القيمة البيعية أو الاستخدامية أيهما أكثر .

وبتم تحديد القيمة الاستخدامية باتباع طريقة الخصم لمبلغ التدفقات النقدية المتوقع تدفقها نتيجة لإستخدام هذا الأصل أو الوحدة المولدة للنقد وذللك للوصول إلي القيمة الحالية لهذة التدفقات . وذللك باستخدام معدلات الخصم قبل الضرئب التي تعكس تقديرات السوق للقيمة الزمنية للنقد و المخاطر المحددة المتعلقة بهذة الأصول حيث أن تقديرات التدفقات الماليةالمستقبليى لم يتم تعديلها .

إذا تم تحديد أن القيمة الاستردادية لأصل من الاصول (أو الوحدة المولدة للنقد) تقل عن صافي القيمة الدفترية لتلك الأصول يتم تخفيض صافي القيمة الدفتريةلهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) إلي القيمة الإستردادية ويتم إثبات الخسائر الناتجة علي النقص في قيمة تلك الأصول فورا كمصروف بقائمة الدخل إلا إذا كانت قيمة تلك الأصول مسجلة علي أساس إعادة تقييم تلك الأصول ، وفي هذة الحالة يتمك إدراج مبلغ الخسارة الناتجة عن النقص في ثيمة تلك الاصول كنقص في نتيجة إعادة التقييم .

إذا تم إلغاء الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم في فترة لاحقة يتم زيادة صافي القيمة الدفترية لهذا الاصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في حدود القيمة التقديرية المعاد النظر فيها، الي الحد الذي لاتتعدي فية صافي القيمة الدفترية قبل تخفيض قيمة الاصل بأية خسائر ناتجة عن نقص قيمة هذا الاصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في سنوات سابثة ،ويتم الإترأف بملغ إلغاء خسائر النقص في قيمة الأصل في قائمة الدخل كريح ، إلا إذا كانت الاصول المتعلقة مسجلة بقيمة معاد تقييمها ، ففي هذة الحالة يتم معالجة هذا الإغاء كزيادة نتيجة إعادة التقييم .

د- **تحقق الايراد**

يتم الاعتراف بالايراد عندما يمكن تقدير نتائج الخدمات بدقة كافية الي المدي الذي تم تنفيذة من هذة الخدمة حتي تاريخ المركز المالي ، ويمكن تقدير نتائج تنفيذ الخدمات بدقة في حالة امكانية قياس الايراد بدقة مع التوقع بشـــكل كبير لتدفق منافع اقتصـــادية ، وكذا امكانية القياس الدقيق لكل درجة اتمام الخدمات بالاضـــافة الي التكاليف التي تم تكبدها وكذلك اللازمة لاتمام الخدمة ، و يتم تحديد مستوي اتمام الخدمة عن طريق حصر الخدمات المنفذة .

ويتم الاعتراف بالايراد من دخل فوائد الوودائع علي اساس نسبة زمنية مع الأخذ في الاعتبار معدل العائد المستهدف علي الاصل .

ه- **توزيعات الأرباح**

يتم تسجيل توزيعات الارباح كألتزان في الفترة المالية التي يتم فيها الاعلان عنها .

و- **تكلفة الاقتراض**

يتم الاعتراف بتكلفة الاقتراض على القروض فى قائمة الدخل.

ز- **عملاء ومدينون وأوراق قبض وأرصدة مدينة أخرى**

يتم إثبات مديونيات العملاء بالصافى بعد خصم المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتى يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل جزء أو كل من تلك المديونيات كما يتم تخفيض قيمة أرصدة العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها.

هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوما منها خسائر الاضمحلال فى القيمة.

ح- **مشروعات تحت التنفيذ**

يتم قيد المبالغ التي يتم انفاقها علي إنشاء أو شراء أو إقتناء الأصول الثابتة ضمن بند مشروعات تحت التنفيذ بالميزانية وعندما يصبح بالأصل الثابت مؤهلا للإستخدام يتم إضافة قيمةتة علي حساب .

ط- **قائمة التدفقات النقدية**

يتم إعداد قوائم التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتكون النقدية وما فى حكمها من أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق.

ي- **الاضمحلال فى قيم الأصول**

اضمحلال قيمة الأصول غير المالية

يتم مراجعة صافى القيمة الدفترية للأصول الملموسة وغير الملموسة المملوكة للشركة في نهاية كل سنة مالية وذلك لتحديد أية مؤشرات عن انخفاض قيمة تلك الأصول.

وفى حالة ظهور هذه المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية للأصل وذلك لتحديد مبلغ الخسارة الناتجة عن النقص في قيمة هذا الأصل، إن وجدت. وعندما يصعب على الشركة تقدير القيمة الاستردادية لأصل من الأصول على حدة، تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية للوحدة الإنتاجية التي ينتمي إليها هذا الأصل. ويتم تحديد القيمة الاستردادية عن طريق تقدير صافى القيمة البيعية أو القيمة الاستخدامية أيهما أكبر.

ويتم تحديد القيمة الاستخدامية بإتباع طريقة الخصم لمبالغ التدفقات النقدية المتوقع تدفقها نتيجة لاستخدام هذا الأصل أو الوحدة المولدة للنقد وذلك للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات. وذلك باستخدام معدلات الخصم قبل الضرائب التي تعكس تقديرات السوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة المتعلقة بهذا الأصل.

إذا ما تبين أن القيمة الاستردادية لأصل من الأصول (أو الوحدة المولدة للنقد) تقل عن صافى القيمة الدفترية لتلك الأصول، يتم تخفيض صافى القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) إلى القيمة الاستردادية ويتم إثبات الخسائر الناتجة على النقص في قيمة تلك الأصول فورا كمصروف بقائمة الدخل.

إذا ما انخفضت خسارة الاضمحلال في فترات لاحقة، يتم زيادة صافى القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) الى القيمة التقديرية المعاد النظر فيها على ألا تتعدى صافى القيمة الدفترية التى كان يمكن أن يصل إليها الأصل قبل تخفيض قيمة الأصل بأية خسائر ناتجة عن نقص قيمة هذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في سنوات سابقة، ويتم الاعتراف بالتسوية العكسية لخسائر النقص في قيمة الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في قائمة الدخل كربح.

الاضمحلال في قيمة الأصول المالية

في نهاية كل فترة مالية يتم تقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال قيمة أحد الأصول المالية. تضمحل قيمة الأصل المالي ويتم تحمل الخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة فقط في حالة وجود أدلة موضوعية عن اضمحلال القيمة نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف الأولى بالأصل وكان لهذا الحدث أو هذه الأحداث أثر يمكن تقييمه بصورة يعتمد عليها على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي. بالنسبة للأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة تتمثل خسائر الاضمحلال في الفرق بين القيمة الدفترية لتلك الأصول والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي الخاص بالأصل المالي.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المالي مباشرة بخسائر الاضمحلال باستثناء حسابات العملاء والتي يتم تخفيض قيمتها باستخدام حساب مستقل للانخفاض فى قيمتها، ويتم إعدام الديون التي يتأكد عدم تحصيلها بالخصم على ذلك الحساب على أن يعلى بقيمة المتحصلات من ديون سبق إعدامها، ويجب ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل المالي تتجاوز التكلفة المستهلكة في تاريخ التسوية العكسية لخسائر الاضمحلال لو لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر الاضمحلال هذه. ويتم إثبات التسوية العكسية في الأرباح أو الخسائر.

ك- **توزيعات الأرباح على المساهمين والعاملين**

يتم إثبات توزيعات الأرباح كالتزام فى الفترة التى يتم فيها إعلان التوزيع.

ل- **حصة العاملين فى الأرباح**

طبقا للنظام الأساسى للشركة تخصص نسبة ١٠% مما يتقرر توزيعه نقدا علي مساهمى الشركة كحصة للعاملين فى الأرباح وبما لا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة. ويتم الاعتراف بحصة العاملين فى الأرباح كتوزيعات أرباح من خلال حقوق الملكية وكالتزام فى الفترة المالية التى يتم فيها اعتمادها من قبل مساهمى الشركة. وحيث أن الالتزام القانونى بتوزيع حصة من الأرباح على العاملين مرتبط بتوزيع أرباح على المساهمين فإنه لا يتم الاعتراف بالتزام مقابل حصة العاملين فى الأرباح غير الموزعة.

م- **الموردين**

تظهر أرصدة الموردين بالقيمة العادلة دون تحميل أى فائدة على تلك الأرصدة.

ن- **المخصصات**

يتم دراسة المخصصات واعادة النظر فيها في تاريخ إعداد كل ميزانية لتعكس أفضل تقدير، ويتم الاعتراف بالمخصص عندما ينشأ التزام حالى (قانونى أو حكمى) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج من الشركة فى صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وأن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الالتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التى يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالى فى تاريخ القوائم المالية إذا ما أخذ فى الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الالتزام. وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالى فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد فى كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضى الفترة.

س- **الضرائب**

يتم تحميل قائمة الدخل للشركة والذى يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة حيث أنه يتم إثبات العبء الفعلى للضريبة فى نهاية العام.

تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة فى الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقا للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصرى ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقا للأسس المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبى المحدد طبقا للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها فى هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها فى الفترة التى سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية فى تاريخ القوائم المالية.

ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الدخل باستثناء تلك المتعلقة ببنود أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المؤجلة هى الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصـــول الضـــريبية المؤجلة فى تاريخ اعداد مركز الفترة المالية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبى المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبى المستقبلى باستيعاب الأصل الضريبى المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة الميزانية لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات طويلة الأجل.

ع- **الاحتياطى القانونى**

طبقاً للقانون وللنظام الأساسى للشركة فإن ٥% من صافى الربح السنوى يجب تحويلها إلى الاحتياطى القانونى حتى يبلغ رصيد الاحتياطى ٥٠% من رأس المال ، هذا الاحتياطى غير قابل للتوزيع.

ف- **ربحية (خسارة) السهم**

يتم الافصاح عن النصيب الأساسي للسهم فى الأرباح أو الخسائر، ويتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الأرباح أو الخسائر الخاصة بحملة الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام.

ص- **الاعتراف بالأدوات المالية**

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية بالمركز المالى بمجرد أن تصبح الشركة طرفاً فى الشروط التعاقدية للأداة المالية.

ق- **المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة**

تثبت المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (إن وجدت) التي تقوم بها الشركة في سياق معاملاتها العادية وفقاً للشروط التي يضعها مجلس الإدارة ويتم الافصاح عن تلك الشروط إذا ما اختلفت عن أسس التعامل مع الغير.

ر- **الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها**

الأدوات المالية

الأداة المالية تتمثل في أي تعاقد يعطى الحق في أصول مالية لأحد المنشآت ويترتب عليه التزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى. ويتم تصنيف الأدوات المالية المصدرة بمعرفة المنشأة كالتزامات أو حقوق ملكية طبقا لجوهر تعاقدات المنشأة، ويتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية بقائمة المركز المالى بمجرد أن تصبح المنشأة طرفا فى الشروط التعاقدية للأداة المالية.

يتم تسجيل الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر المتعلقة بالأدوات المالية التي تعتبر التزام على الشركة كمصروف أو ربح. وتتم المقاصة بين الأدوات المالية عندما يكون للمنشأة الحق القانوني والنية في تسوية هذه الأدوات المالية إما بالصافي أو بتحقق الأصل وتسوية الالتزام فى آن واحد.

تتمثل الأصول والالتزامات المالية في النقدية بالخزينة والبنوك وبعض الأرصدة المدينة الأخرى وأرصدة الموردون وبعض الأرصدة الدائنة الأخرى وكذا المستحق من وإلى الأطراف ذات العلاقة.

تمثل القيمة الدفترية تقديراً معقولاً للقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، تتعرض أنشطة الشركة إلى مخاطر مالية متنوعة، و تتضمن تأثير: مخاطر فروق العملة، ومخاطر معدلات الفائدة، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. ويهدف برنامج إدارة المخاطر المتبع من قبل الشركة إلى تخفيض التأثير العكسي لهذه المخاطر على الأداء المالي للشركة.

النقدية وما فى حكمها

تشمل النقدية وما فى حكمها النقدية بالصندوق وأرصدة البنوك والودائع تحت الطلب قصيرة الأجل والقابلة للتحويل إلى قيم نقدية محددة.

العملاء

لا تحمل العملاء بأى عائد وتثبت بالقيمة الاسمية مخصوماً منها الاضمحلال المكون فى القيمة للمديونيات التى من غير المتوقع تحصيلها.

الموردون وأوراق الدفع لا تحمل الموردون بأى فائدة وتثبت بالقيمة الإسمية.

ش- **الالتزامات المالية وحقوق الملكية التى تصدرها المنشأة**

يتم تبويب الالتزامات المالية وحقوق الملكية وفقاً لمضمون البنود التعاقدية. هذا ويتم تبويب الأدوات المالية كالتزامات إذا ما كانت تتطلب من الشركة (المصدرة) أن تقوم بسداد نقدية إلى جهة أخرى أو أن تتبادل معها أداة مالية أخرى بشروط قد تكون فى غير صالحها.

ت- **الاستبعاد من الدفاتر للأصول والالتزامات المالية**

يتم استبعاد الأصل المالي عندما تقوم المنشأة بتحويل مخاطر ومنافع ملكية الأصل بصورة جوهرية، أما إذا لم تقم المنشأة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل، تقوم المنشأة بتحديد ما إذا كانت لازالت محتفظة بالسيطرة على الأصل المالي وعندئذ يتم الاعتراف بالأصل المالى فى حدود التدخل الدائم للمنشأة فى ذلك الأصل أو ما قد تطالب المنشأة بسداده. وإذا لم تقم المنشأة بتحويل المخاطر والنافع المرتبطة بملكية الأصل عندئذ يظل الأصل بدفاتر المنشأة ويعترف بالتزام مالى على المنشأة يمثل المبالغ التى قامت بأستلامها.

يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يتم تسويته أو عند إلغاء أو انقضاء الالتزام فى ضوء الشروط الواردة في العقود المحددة.

ث- **الاعتراف بالمصروفات**

يتم الاعتراف بالمصروفات فى قائمة الدخل عندما ينشأ نقص فى المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود الى نقص فى أصل أو زيادة فى التزام ويمكن قياسه بدرجة يعتمد عليها. ويتم الاعتراف بالمصروفات فى قائمة الدخل على أساس أن هناك ارتباط مباشر بين التكاليف المتكبدة واكتساب بنود محددة من الدخل.

وعندما يكون من المتوقع أن تنشأ المنافع الاقتصادية خلال العديد من الفترات المحاسبية وأن الارتباط مع الدخل يمكن تحديده بشكل عام أو غير مباشر فإنه يجب الاعتراف بالمصروفات فى قائمة الدخل على أساس من التوزيع المنتظم.

ويعترف بالمصروف فوراً في قائمة الدخل عندما لا ينتج عن النفقة أي منافع اقتصادية مستقبلية مؤهلة أو لم تعد مؤهلة للاعتراف بها كأصل في قائمة المركز المالى.

ذ- **سياسات وأهداف وأساليب إدارة رأس المال**

تهدف إدارة الشركة من خلال إدارة رأس مالها فى تحقيق كل من هدفى السيولة والربحية بحيث يتم سداد إلتزامات الشركة فى مواعيدها وإستثمار أموال الشركة فى التشغيل وبعض الأوعية الاستثمارية التى تحقق أعلى عائد ممكن على الأموال المستثمرة، كذا تغطية بعض أرصدة العملاء المدينة و ذلك طبقاً لقواعد الملاءة المالية التى تلتزم بها الشركة.

٣- نقدية وما فى حكمها

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنية مصرى	جنية مصرى
نقدية بالصندوق	١٢٥,٩٣٥	٤,٩٤٩
نقدية بالبنوك	٢٩,٠١٦	١٦٠,٤٠٦
الاجمالى	١٥٤,٩٥٠	١٦٥,٣٥٥

٤- العملاء و أوراق القبض

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنية مصرى	جنية مصرى
العملاء	٧,٩٦٤,٧٨٨	٦,٩٧٩,٦١٩
أوراق القبض	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
الانخفاض في قيمة العملاء و أوراق القبض	(٣٥٥,٠٠٠)	(٣٥٥,٠٠٠)
الاجمالى	٧,٦٥٩,٧٨٩	٦,٦٧٤,٦١٩

٥- مدينون وارصدة مدينة اخرى

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنية مصرى	جنية مصرى
ايرادات مستحقة	٥٠,٥٧٩	٥٠,٥٧٩
مصروفات مدفوعة مقدما	٦,٩٠٥	٠
تامينات لدي الغير	٢٤,٧٥٠	٢٤,٧٥٠
ضرايب خصم من المنبع	٦,٦٤٥	٤٧,٢٩٦
موردين دفعات مقدمة	-	٢٨٣
شركة TE DATA	-	٥
الاجمالى	٨٨,٨٨٠	١٢٢,٩١٣

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتهديلاتهما

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١

٦ أ- الاصول الثابتة

	أجهزة كمبيوتر	أثاث ولوازم	هزة المحمول و السنتر	أجهزة كهربائية	تجهيزات انترنت ISP	الاجمالى
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	٤٩١,٢٠٧	١٥٨,٣١٥	١٠٦,٥٩٢	٦٨,٠٣٥	٥٣,٣٨٠	٨٧٧,٥٢٩
الإضافات	٨,٢٠٠					٨,٢٠٠
الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	**٤٩٩,٤٠٧**	**١٥٨,٣١٥**	**١٠٦,٥٩٢**	**٦٨,٠٣٥**	**٥٣,٣٨٠**	**٨٨٥,٧٢٩**
مجمع الإهلاك في ١ يناير ٢٠٢١	٤٠٦,٩٨٣	٩٦,٥١٠	١٠٦,٢١٧	٦٣,٣٩٧	٣٣,٦٠١	٧٠٦,٧٠٨
مصروف الإهلاك	١٤,٠٣٦	٣,٠٩٠	٦٢	٤٦٤	١,٩٧٨	١٩,٦٣٠
مجمع الاهلاك في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	**٤٢١,٠١٩**	**٩٩,٦٠٠**	**١٠٦,٢٧٩**	**٦٣,٨٦١**	**٣٥,٥٧٩**	**٧٢٦,٣٣٨**
صافى الاصول في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	٧٨,٣٨٨	٥٨,٧١٥	٣١٣	٤,١٧٤	١٧,٨٠١	١٥٩,٣٩١
صافى الاصول في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٨٤,٢٢٤	٦١,٨٠٥	٣٧٥	٤,٦٣٨	١٩,٧٧٩	١٧٠,٨٢١

٦ ب- الأصول غير الملموسة

	البرامج التامة	رخصة انتر نت	سوفت وير	الاجمالى
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	٩,٩٨٤,٦٤٣	٢,٨٠٠,٠٠٠	١٨,١٤٣	١٢,٨٠٢,٧٨٦
الإضافات				٠
الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	**٩,٩٨٤,٦٤٣**	**٢,٨٠٠,٠٠٠**	**١٨,١٤٣**	**١٢,٨٠٢,٧٨٦**
مجمع الإهلاك في ١ يناير ٢٠٢١	٢,٧٧٣,٥٤٥	٢,٧٩٩,٩٩٩	١٨,١٤٢	٥,٥٩١,٦٨٦
مصروف الإهلاك	٧٢١,١١٠			٧٢١,١١٠
مجمع الاهلاك في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	**٣,٤٩٤,٦٥٥**	**٢,٧٩٩,٩٩٩**	**١٨,١٤٢**	٦,٣١٢,٧٩٦
صافى الاصول في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	٦,٤٨٩,٩٨٨	١	١	٦,٤٨٩,٩٩٠
صافى الاصول في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٧,٢١١,٠٩٨	١	١	٧,٢١١,١٠٠

٧- مشروعات تحت التنفيذ

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنية مصرى	جنية مصرى
برنامج المؤشر	١,٥٦٢,٣٣٩	١,٥٦٢,٣٣٩
الاجمالى	١,٥٦٢,٣٣٩	١,٥٦٢,٣٣٩

٨- رأس المال :

بلغ رأس المال المرخص بية ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ جنية فقط سبعون مليون جنيها مصريا لا غير

بلغ رأس المال المصدر و المدفوع ٩,٩٢٤,٠٢٨ جنيها فقط تسعة مليون وتسعمائة واربعة وعشرون الف وثمانية وعشرون جنيها مصريا لا غير موزعة كالتالي :-

اسم المساهم	عدد الاسهم	نسبة الاسهم المملوكة
أ / محمد علي فرج باز	٤٠٥ ٠٠٠	١٥,٤٩٪
أ / سارة محمد جمال الدين ثابت	٢٢ ٢٧٠	٠,٢٢٪
أ / محمود علي فرج باز	٢٥ ٢٧٠	٠,٢٢٠٪
مساهمون أخرون	٩ ٤٧١ ٤٨٨	٨٤,٠٧٪
الاجمالي	٩,٩٢٤,٠٢٨	١٠٠

٩- التزامات ضريبية مؤجلة :

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنيه مصرى	
رصيد اول المده	(٢٦,٥٤٩)	٣٥,٠٨١
رصيد أخر المده	٠	(٦١,٦٣٠)
إلتزامات (اصول) ضريبية مؤجلة عن الفتره / العام	(٢٦,٥٤٩)	(٢٦,٥٤٩)

١٠- الدائنون و الارصدة الدائنة الاخرى

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنية مصرى	جنية مصرى
مصروفات مستحقة (*)	١٩٢,٦٠٠	١٧٩,٣٥٣
أرمكس	٣,٥٩٦	٣,٥٩٦
ضريبة القيمة المضافة	١٠,١٨١	٢,٢٥١
ضرائب كسب العمل	٣٩,٦٥٧	٣٢,٦٥٧
خصم و تحصيل تحت حساب الضريبة	١١,٩١٥	١٥,٦٦٩
تأمينات اجتماعية	٢٣,١٦٢	١٥,٩٦٢
شركة مصر لنشر المعلومات	٢٦,٣٩٣	٦,٧٥٩
ضرائب الدخل عام ٢٠٠٩	٣٦,٠٥١	٣٦,٠٥١
المساهمة التكافلية	١٩,٦٨٢	١٩,٦٨٢
ايرادات مقدمة	١٤٤,٩٠٠	
ضرائب الدخل ٢٠٢٠	٠	٢٣٤,٧٨٩
شركة TE DATA	٧,٨٦٩	٠
الاجمالى	٥١٦,٠٠٦	٥٤٦,٧٦٩

المصروفات المستحقة (*)

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنية مصرى	جنية مصرى
اتعاب مهنية	٢٧,٥٠٠	٢٧,٥٠٠
مرتبات	١٦٥,١٠٠	١٥١,٨٥٣
الاجمالى	١٩٢,٦٠٠	١٧٩,٣٥٣

١١- موردين وأوراق دفع:

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنية مصرى	جنية مصرى
موردين	٢٧٦,٠٥٢	٣١٠,١٠٨
اوراق دفع	٣٧٨,٥١٠	٣٧٨,٥١٠
الاجمالى	٦٥٤,٥٦٢	٦٨٨,٦١٨

١٢- جارى المساهمين:

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنية مصرى	جنية مصرى
جاري علي فرج باز	٧,٤٥٧,٦٠٤	٧,٤٥٧,٦٠٤
	٧,٤٥٧,٦٠٤	٧,٤٥٧,٦٠٤

يتمثل الرصيد البالغ قدرة ٧٤٥٧٦٠٤ جنية في ٣٠ يونيو٢٠٢١ مقابل مبلغ ٧٤٥٧٦٠٤ جنية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ في المبالغ المسددة من أحد المساهمين (محمد علي فرج باز) لسداد بعض الالتزامات التي تخص الشركة

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات
(شركة مساهمة مصرية)
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١

١٣- مصروفات ادارية وعمومية

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	جنية مصرى	جنية مصرى
أجور ومرتبات	٢٦٧,٠٠٠	١٩١,٤٠٠
رسوم واشتراكات	١٤٧,٩٣٨	٢٢,٤٧٩
التأمينات لاجتماعية	٧,٢٠٠	٧,٢٠٠
اتعاب مهنية	١,٥٠٠	١٣,٧٥٠
إيجارات	١٧٩,٢٥٠	١٦٢,٩٧٨
كهرباء و تليفون	٧,٥٧٥	٧,٢٨٣
نت	٢١,٦٨٠	١٣,٨٠٩
مصروفات متنوعة	٢٢١	٢٤,٩٧٣
سفر و انتقالات	١٢٢,٧٤٦	٤٤,٠٩١
بوفية و ضيافة	٥,١٢٠	٧,٧٣٣
مصروفات بنكية	٢,٥١٠	٢,٧٤٣
اتحاد ملاك	٧١,٦٦٦	١٤,١٢٧
ادوات كتابية	٧٢٤	٠
الاجمالى	٨٣٥,١٣٠	٥١٢,٥٦٦

١٤- نصيب السهم فى صافى الربح (الخسارة)

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	جنية مصرى	جنية مصرى
صافى ربح (خسارة) الفترة	٢٧٣,٠١٠	٢٠٥,٢٨٩
عدد الاسهم القائمة خلال الفترة	٩,٩٢٤,٢٠٨	٩,٩٢٤,٢٠٨
نصيب السهم فى صافى الربح (الخسارة)	٠,٠٣	٠,٠٢

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١

١٥-الموقف الضريبى

أ - ضرائب أرباح شركات الأموال

تقوم الرشركة بتقديم الاقرارات في المواعيد القانونية وتقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية .

لم يتم فحص الشركة بعد

ب - ضريبة الأجور والمرتبات

لم يتم الفحص

ج - ضريبة القيمة المضافة

تقوم لشركة بتقديم اقرارات القيمة المضافى في الميعاد القانوني وسداد الضريبة المستحقة

لم يتم فحص الشركة .

١٦- ارة مخاطر الأدوات المالية

إن أنشطة الشركة تجعلها عرضه لأنواع مختلفة من المخاطر المالية منها تلك المترتبة على تغير أسعار السوق أو التغير في أسعار تحويل العملات الأجنبية أو أسعار الفائدة. ويهدف أسلوب الشركة لإدارة المخاطر بشكل عام إلى تقليل الآثار العكسية على الأداء المالي للشركة.

عناصر المخاطر المالية

أ- خطر التقلبات في أسعار الصرف

يؤثر هذا الخطر على كافة مدفوعات الشركة ومقبوضاتها بالعملات الأجنبية وكذلك فى تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية. وتقوم الشركة باستخدام الجنيه المصري كعملة تعامل وعملة عرض.

ب- خطر الائتمان

يتمثل هذا الخطر فى عدم مقدرة بعض العملاء على سداد ما عليهم من ديون وتقوم الشركة بمتابعة دورية لأرصدة العملاء وتكوين مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها لمقابلة أية مخاطر قد تنشأ نتيجة عدم التحصيل.

ج- خطر السيولة

يؤثر هذا الخطر على رأس المال وتتضمن إدارة مخاطر السيولة الإحتفاظ بأرصدة نقدية كافية وتوفير موارد تمويل للشركة.

١٧-المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تتم المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة بشروط المعاملة السائدة في المعاملات الحرة وخلال الفترة لايوجد معاملات مع اطراف ذات علاقة .

١٨-الالتزامات العرضية والمسئوليات الإحتمالية

لا توجد أية إلتزامات عرضية أو مسؤليات إحتمالية.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١

١٩-أحداث هامه خلال الفترة المالية

- **فى بداية عام ٢٠٢٠** حدث انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – ١٩)، وتفشيه فى كثير من دول العالم ومنها مصر جاء من دولة الصين والتى تعد من أقوى إقتصاديات العالم، حيث تعد الصين المنتج والمصدر الرئيسى لأغلب دول العالم، تسبب فى إضطرابات للأنشطة الاقتصادية والأعمال، كما قد يؤثر على عمليات التبادل التجارى بين الدول وكذا عمليات النقل سواء البحرى أو البرى أو الجوى.

إن استمرار انتشار الفيروس المستجد واتخاذ بعض الدول إجراءات إحترازية مشددة وعلى رأسها مصر تتضمن وقف حركة النقل منها وإليها وبالتالى إيقاف أغلب أنواع التبادل التجارى مما قد يترتب عليه توقف فى بعض الأنشطة لبعض المنشآت لاعتمادها على منتجات مستوردة من الصين، الأمر الذى ترتب عليه حدوث آثار إقتصادية على العديد من الأنشطة المختلفة فى مصر والعالم مما أضر بكافة الاستثمارات واحتمالية حدوث خسائر لتلك الأنشطة ربما قد تؤدى إلى إعادة النظر فى فرض الاستمرارية فى المدى القصير.

إن الإدارة والمسئولين عن الحوكمة سيستمرون فى مراقبة الوضع محليا وعالميا لتزويد المساهمين وأصحاب المصالح بالتطورات، وفى حال حدوث أى تغيرات جوهرية فى الظروف الحالية سيتم تقديم إفصاحات إضافية أو تعديلات فى القوائم المالية للفترات المالية اللاحقة خلال العام المالى ٢٠٢٠.

- **بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٠** وافقت اللجنة العليا "لمراجعة معايير المحاسبه المصرية والمعايير المصرية والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى" والمشكله بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ على تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبه لها الصادره بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القوائم المالية الدورية التى ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ على أن يتم التطبيق على القوائم المالية السنوية فى نهاية عام ٢٠٢٠ وذلك نظراً للظروف الحالية التى تم بها البلاد جراء تفشى فيروس كورونا الجديد وما لازم ذلك من أثار اقتصادية ومالية مرتبطه به. **يرجع للايضاح رقم ٢ (أ)**
- **بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠٢٠** وافقت الجمعية العامة غير العادية على مد اجل الشركة لمدة سنة تبدأ من ٢٨ أغسطس ٢٠٢٠ (تاريخ انتهاء المدة السابقة)، وقد تم التأشير بذلك فى السجل التجاري بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠٢٠.
- **بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠** صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية أرقام (٤٧ الأدوات المالية، ٤٨ الايراد من العقود مع العملاء، ٤٩عقود التأجير) للعام المالى الذى يبدأ من أول يناير ٢٠٢١.

المدير المالى	العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة
محمد نبيل المنعم		

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات